

اسرائيليات

السلام على الطريقة الاسرائيلية

بزيارة لكل من مصر واسرائيل عند اواسط شهر آذار ، وتوصله مع الطرفين الى رسم المعالم النهائية لمعاهدة السلام ، عقدت الحكومة الاسرائيلية في التاسع من الشهر نفسه جلسة للتصديق على المعاهدة، حيث صوت الى جانبها ١٥ وزيرا ، بينما عارضها وزيران هما شارون ولانداو .

وسبق التصويت نقاشات حادة صاحبة بين رئيس الحكومة مناحيم بيغن ووزير الزراعة ارئيل شارون ، حين طلب الاخير من بيغن ان لا « يتهرب » ويقدم موقفا واضحا من الحكم الذاتي .

وفي التاسع عشر من آذار تدارس مركز حركة حيروت المعاهدة وخرج في نهاية الامر بقرار يعرب فيه عن « تأييده الكامل لسياسة السلام التي ينتهجها رئيس الحكومة وحكومته في ارض اسرائيل » . ولم تكن جلسة مركز حركة حيروت بأفضل من جلسة الحكومة ، بل تفوقت عليها من حيث شدة النقاشات وتبادل التهم القاسية التي ادت الى اشتباكات بالايدي وتحطيم الطاوات بين الاكثرية المؤيدة لبيغن والاقلية المتحورة حول « منبر الاوفياء لمبادئ حركة حيروت » برئاسة غينولا كوهين (انظر معاريف ١٩٧٩/٣/٢٠) .

وفي الوقت نفسه تدارست مساء التكتلات الحزبية الاخرى المعاهدة واوصت

في السادس والعشرين من آذار الماضي برزت بوضوح للمرة الاولى في تاريخ الصراع العربي الصهيوني امكانية تحقيق المبدأ الثالث لصاحب النظرية الصهيونية تيودور هرتسل ، وذلك بعد ان اتسم المبدأ الاول ، ولا زال ، يتعثر في مساره ، الا وهو جمع معظم يهود العالم فيما يسمى بـ « ارض اسرائيل » ، اي المشرق العربي ، وتحقق في العام ١٩٤٨ المبدأ الثاني المتمثل بالدعوة لقيام « دولة اليهود » . ومع التوقيع على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فتح الباب على مصراعيه امام إمكانية تحقيق المبدأ الثالث الداعي الى اقامة وطن « آمن » لليهود .

وقبل ان نتطرق الى وجهات النظر المختلفة للتيارات الاسرائيلية حول معاهدة السلام ، تجدر بنا الاشارة والتأكيد ايضا ، الى ان العامل العربي الذاتي كان وراء فرصة نجاح « المبدأ » الثالث، اكثر بكثير من العامل الصهيوني ، واكثر حتى من العامل الامبريالي على الرغم من باعه الطويل في هذا المجال بحكم مصالحه المتشابكة كثيرا مع مصالح كثير من الانظمة العربية .

المؤسسات الاسرائيلية تدرس المعاهدة

عقب قيام الرئيس الاميركي كارتر